

Distr.: General  
23 December 2004

Arabic  
Original: English

مجلس إدارة  
برنامج الأمم  
المتحدة للبيئة



الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى  
البيئي الوزاري العالمي  
نيروبي، ٢١ - ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥  
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت\*  
الإدارة البيئية الدولية

الإدارة البيئية الدولية

تقرير المدير التنفيذي

موجز

يقدم هذا التقرير موجزاً للإجراءات المتخذة أو المقترحة بشأن الإدارة البيئية الدولية عند تنفيذ مقرري مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)/المنتدى البيئي الوزاري العالمي د.١ - ١/٧ ود.١ - ١/٨، بشأن أسلوب الإدارة البيئية الدولية. حيث يتناول القضايا التالية:

(أ) خطة إستراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات؛

(ب) عالمية عضوية مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي؛

(ج) تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(د) تعزيز تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(هـ) القضية الخاصة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف؛

(و) تعزيز التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق الإدارة البيئية.

## أولاً - الإجراءات المقترح بواسطة مجلس الإدارة

١ - قد يرغب مجلس الإدارة أن يضع في الإعتبار نص مشروع المقرر التالي عند النظر في مقرر يعني بالإدارة البيئية الدولية:

٢٣/]. تنفيذ المقرر د.١ - ١/٧ بشأن الإدارة البيئية الدولية

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (٢٧) الصادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢، وإعلان نيروبي بشأن دور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإعلان مالمو الوزاري،

وإذ يشير كذلك إلى قرارات الجمعية العامة ٢٥١/٥٧ الصادر في ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٢، ٢٠٩/٥٨ الصادر في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٦/٥٩ الصادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ يشير أيضاً إلى مقرره د.١ - ١/٨ الصادر في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤ وخطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة، حيث التأكيد على التنفيذ الكامل للمقرر د.١ - ١/٧ الصادر في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢،

وإذ يشير إلى الحاجة إلى ضمان أن يظل توفير الدعم التكنولوجي وبناء القدرات في المجالات المتصلة بالبيئة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال عنصراً هاماً ضمن أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ يشير بالتقدير إلى عمل الفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية رفيع المستوى المعني بخطة إستراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات، علاوة على المساهمات المقدمة له من المنتدى الوزاري الإقليمي والمنتديات الحكومية الدولية الأخرى في مجال البيئة، وهيئات ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك إحالاتها المقدمة من خلال فريق الإدارة البيئية، ومنظمات المجتمع المدني، المجموعات الرئيسية مؤسسات الخبراء،

وقد نظر في تقرير المدير التنفيذي بشأن الإدارة البيئية الدولية<sup>(١)</sup>،

١ - يعتمد خطة "بالي الإستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات"، كما اعتمدها الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بخطة إستراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات في دورته الثالثة في بالي في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؛

٢ - يطلب إلى الحكومات القادرة تقديم الموارد المالية الإضافية اللازمة لتنفيذ الكامل لخطة بالي الإستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات؛

- ٣ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم تقريراً عن التدابير المتخذة من أجل التنفيذ الكامل لخطة بالي الإستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات إلى المجلس في دورته الاستثنائية التاسعة، في ٢٠٠٦، ومواصلة تنفيذ ذلك في دورته الرابعة والعشرين، في ٢٠٠٧؛
- ٤ - يشير إلى وجود آراء متباينة بشأن إلى أي مدى تعتبر القضية الخاصة بإنشاء عضوية عالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي هامة ولكن معقدة؛
- ٥ - يقرر مواصلة استعراض وبحث القضية الخاصة بعالمية عضوية مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي بهدف تقديم مدخلات ومساهمة إلى تقرير الأمين العام للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين؛
- ٦ - [إدخال فقرة بخصوص مقرر بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يتم وضعه بناءً على الإجراء المقترح المقدم في الوثيقة UNEP/GC.23/3]؛
- ٧ - يشدد على الحاجة إلى موارد مالية ثابتة، وكافية ومعروفة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق البيئة، ضمن الميزانية العادية للأمم المتحدة، وذلك حسبما يبرزه قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د - ٢٧)؛
- ٨ - يحيط علماً في هذا الصدد بالمرحلة التجريبية لتطبيق جدول إرشادي طوعي للمساهمات المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما في ذلك التوسع الكبير في قاعدة المانحين والزيادة في إجمالي المساهمات المقدمة لصندوق البيئة؛
- ٩ - يقرر تمديد المرحلة التجريبية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ويطلب إلى المدير التنفيذي تقديم تقرير بشأن تنفيذ هذه المرحلة أثناء الدورة الرابعة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في ٢٠٠٧؛
- ١٠ - كما يحيط علماً بالأنشطة المتنامية القائم بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لزيادة التنسيق فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وزيادة فعاليتها، مع الأخذ في الاعتبار السلطة المستقلة في اتخاذ القرار لمؤتمرات أطراف هذه الاتفاقات، والحاجة إلى النهوض بالبعد البيئي للتنمية المستدامة ضمن منظمات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة؛
- ١١ - يشير في هذا السياق إلى التقرير الخاص بتقييم مقر أمانة فريق الإدارة البيئية، وولايته وبرنامج عمله المستقبلي؛
- ١٢ - يطلب أيضاً إلى المدير التنفيذي الإستمرار في التدابير التي من شأنها تعزيز التنسيق عبر منظومة الأمم المتحدة وتقديم تقرير عن ذلك خلال الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في ٢٠٠٦.
- ثانياً - خطة بالي الإستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات

- ٢ - قرر مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في مقرره د.١ - ١/٨ ثالثاً، إنشاء فريق عامل حكومي دولي مفتوح العضوية رفيع المستوى لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

يختص بإعداد خطة إستراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات لبحثها في دورته الثالثة والعشرين.

٣ - وفقاً لهذا المقرر، عقد الفريق العامل الحكومي الدولي مفتوح العضوية رفيع المستوى بشأن خطة إستراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات ثلاث دورات، واحدة في نيويورك في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وواحدة في نيروبي من ٢ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وواحدة في بالي، أندونيسيا، من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

٤ - وقد مُثلت الحكومات التالية في واحدة أو أكثر من هذه الدورات: الجزائر، أنجولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بيلاروس، بنجلاديش، بلجيكا، بليز، بوتان، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، كرواتيا، جمهورية التشيك، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمارك، الدومينيكان، الإكوادور، مصر، إريتريا، أثيوبيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غرينادا، غينيا - بيساو، هندوراس، الحجر، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إسرائيل، إيطاليا، أيرلندا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، قرغيزستان، الجماهيرية العربية الليبية، لوكسمبورج، ماليزيا، ملديف، مالي، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المغرب، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، نيبال، نيوزيلندا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البرتغال، بالاو، بنما، باراجواي، بيرو، الفلبين، بولندا، قطر، جمهورية كوريا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سريلانكا، السودان، السويد، سويسرا، تايلاند، ترينيداد وتوباغو، تركيا، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تترانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

٥ - كما شارك مراقبون من الكرسي الرسولي والسلطة الفلسطينية.

٦ - كما حضر ممثلون عن المنظمات التالية واحدة أو أكثر من هذه الدورات: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث، صندوق الأمم المتحدة للسكان، معهد جامعة الأمم المتحدة للدراسات المتقدمة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، اتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة للأوزون، المركز الإقليمي الأفريقي للتكنولوجيا، المفوضية الأوروبية، الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة - اتحاد الحفظ العالمي وجامعة الدول العربية.

٧ - كما مُثل العديد من المنظمات غير الحكومية في واحدة أو أكثر من هذه الدورات أو قدمت مساهمات.

٨ - ترأس الفريق العامل السيد أركادو ناجازوا، رئيس مجلس الإدارة، خلال الثلاث دورات، وبمساعدة مديرين مشاركين للجلسات في الدورتين الثانية والثالثة، السيد باقر أسادي (جمهورية إيران الإسلامية) والآنسة إدوين إدهايم (النرويج).

٩ - قام الفريق العامل، خلال دوراته يبحث المساهمات المقدمة من الحكومات في اجتماعاته علاوة على تلك المساهمات المقدمة من المنتديات الوزارية وغيرها من المنتديات الحكومية الدولية فضلاً عن المنتديات البيئية الأخرى، بما في ذلك الإحالات المقدمة من المنتديات الإقليمية في أفريقيا، آسيا والمحيط الهادئ، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، أمريكا الشمالية وأقاليم منظمة التعاون الاقتصادي.

١٠ - كما بحث الفريق العامل المساهمات المقدمة من هيئات، برامج ووكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومرفق البيئة العالمية، أمانات الاتفاقيات، المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، منظمات المجتمع المدني والمجموعات الرئيسية والخبراء ومؤسسات الخبراء. كما قدم فريق الإدارة البيئية مساهمة إلى الفريق العامل، بما في ذلك دراسات حالة بشأن أنشطة بناء القدرات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمواد الكيميائية وبيان مشترك صادر عن المنظمات صاحبة العضوية أعد بواسطة فريق إدارة قضية بشأن الخطة الاستراتيجية، وهو الفريق الذي شكّل بالرئاسة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). وقد أحال المدير التنفيذي إلى الفريق العامل قائمة حصرية بأنشطة برنامج الأمم المتحدة ذات الصلة.

١١ - وقد أمهى الفريق العامل مفاوضاته بنجاح، في دورته الثالثة في بالي، وإعتمد بالإجماع خطة إستراتيجية حكومية دولية، والتي سُميت بخطة بالي الإستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات. وقد تم إحالة خطة بالي الإستراتيجية إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لإعتمادها. يرد نص خطة بالي الإستراتيجية في الوثيقة UNEP/GC.23/6/Add.1.

### ثالثاً - عالمية عضوية مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

١٢ - وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٥٧ ومقرر مجلس الإدارة ١٧/٢٢ أولاً، أرسل المدير التنفيذي خطاباً في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ لجميع الحكومات، يدعوها إلى أن تقدم آراءها بشأن مسألة عالمية عضوية مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في موعد غايته ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وقد تم إرفاق ورقة قضية محدثة بالخطاب للمعلومية (UNEP/IEG/UM/1/1)، وقد تم تقديمها للبحث بواسطة المجلس/المنتدى في دورته الاستثنائية الثامنة (UNEP/GCSS.VIII/INF/11).

١٣ - قبل انعقاد الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، تلقت أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعليقات مكتوبة من حكومات باربادوس، كندا، شيلي، الصين، جورجيا، إيطاليا (نيابة عن الـ ٢٥ دولة الأعضاء والمنظمة للاتحاد الأوروبي)، ماليزيا، المكسيك، موناكو، نيوزيلندا، النرويج، الاتحاد الروسي، سلوفينيا، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية فنزويلا البوليفارية. عبرت ١٢ من هذه الحكومات عن تأييدها لعالمية العضوية، وعارضت ثلاث حكومات، بينما أشارت حكومتان أخريان أنهما لم تحددا بعد موقفهما وفي حاجة إلى وقت أطول لبحث القضية، في حين أشارت واحدة إلى أنها لا

تزال تتابع المسألة بإيجابية. ورد تجميع لوجهات النظر تلك بالوثيقتين UNEP/GCSS.VIII/5 و UNEP/GCSS.VIII/INF/6.

١٤ - يبحث مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي للمسألة في دورته الاستثنائية الثامنة، إعتد المقر د.إ - ١/٨ بشأن الإدارة البيئية الدولية. وفي الجزء الأول من هذا المقرر، أشار المجلس/المنتدى إلى إختلاف وتباين آراء الحكومات بشأن مسألة عالمية عضوية مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي والموضحة في مذكرة المدير التنفيذي<sup>(٢)</sup> والتي أُثيرت أثناء هذه الدورة. كما أشار المجلس/المنتدى إلى مذكرة المدير التنفيذي بشأن مسألة عالمية العضوية<sup>(٣)</sup> وطلب إلى المدير التنفيذي مواصلة دعوته لإبداء الآراء بشأن عالمية العضوية بهدف توصيل الآراء التي عبرت عنها الحكومات إلى الأمين العام للأمم المتحدة كمدخل لتقرير للجمعية العامة للأمم المتحدة يجري إعداده طبقاً لقراري الجمعية العامة ٢٥١/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٩/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. كما طلب المجلس/المنتدى أن يقدم المدير التنفيذي تقريراً بشأن هذه المسألة إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الثالثة والعشرين.

١٥ - على ضوء نتائج الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وطبقاً لقراري الجمعية العامة ٢٥١/٥٧ و ٢٠٩/٥٨، رفع الأمين العام تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين حيث وصف فيه موقف المداولات الخاصة بهذه المسألة<sup>(٤)</sup>. وتبعاً لذلك، فقد قامت الجمعية العامة ببحث هذه المسألة في دورتها التاسعة والخمسين، حيث برزت نتائج عملية البحث تلك في القرار ٢٢٦/٥٩.

١٦ - في هذا القرار، أشارت الجمعية العامة إلى أن هذه المسألة تظل قضية هامة ولكن معقدة وأن إختلافاً في الآراء لا يزال موجوداً. كما أشارت الجمعية إلى أنه سيتم بحث هذه المسألة في الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وطلبت تقديم مزيد من الآراء لدبجها في تقرير للأمين العام، بحيث تستطيع الجمعية إتخاذ قرار بشأن هذه المسألة في دورتها الحادية والستين.

١٧ - وفقاً لمقرر مجلس الإدارة د.إ - ١/٨، أرسل المدير التنفيذي في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ رسالة إلى جميع الحكومات، طلباً لمزيد من الآراء بشأن مسألة عالمية العضوية على أن تقدم هذه الآراء في موعد غايته ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وقد تلقت أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ردوداً من حكومات أرمينيا، أستراليا، مصر، إيران (جمهورية - الإسلامية)، اليابان، هولندا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الـ ٢٥)، الاتحاد الروسي، السودان، تايلاند، تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

(٢) UNEP/GCSS.VIII/INF/6

(٣) UNEP/GCSS.VIII/INF/11

(٤) A/59/262

١٨ - علاوة على ذلك، قدمت حكومة السويد موجزاً رئاسياً بخصوص حلقة دراسية دولية بشأن الإدارة المستقبلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة انعقدت في إستكهولم في ٢٢ و٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، حيث تضمنت، من بين أشياء أخرى آراء بشأن شمولية عضوية مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

١٩ - وقد بينت الآراء الإضافية المقدمة أنه لا تزال هناك آراء متباينة بشأن مسألة شمولية العضوية.

٢٠ - يمكن تلخيص آراء الحكومات التي عبرت عن تأييدها لشمولية عضوية مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي كما يلي:

(أ) ينبغي أن يؤدي تعزيز الإدارة البيئية الدولية إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة: هناك حاجة إلى توجه سياسي أفضل، حيث سيؤدي إلى تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتصدي للقضايا الناشئة ويؤدي إلى صنع القرارات بصورة أكثر فعالية وكفاءة. ينبغي أن يتم مثل هذا التعزيز من خلال مجموعة أو حزمة من التدابير، تستند إلى نتائج الدورة الاستثنائية السابعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. تعتبر شمولية عضوية برنامج الأمم المتحدة للبيئة عنصراً حاسماً في عملية تعزيزه؛

(ب) نظراً لأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو المسؤول عن ضمان الرفاهة البيئية على الصعيد العالمي وعن تنسيق الأنشطة المتشابهة التي تقوم بها البلدان، فإنه من المنطقي أن تركز مقرراته على المناقشات المباشرة وأن يتم اعتمادها بمشاركة متساوية من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛

(ج) يعتبر الإحساس بملكية أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة شيئاً هاماً، ويعوق النظام الحالي للتمثيل بالانتخاب في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشاركة الكاملة لجميع البلدان وذلك باستبعاد البلدان غير الممثلة في مجلس الإدارة من إتخاذ القرارات الفعالة؛

(د) ستجعل عالمية العضوية عملية إتخاذ القرارات أكثر تشاركية وأكثر شفافية. كما ستؤدي المشاركة الكاملة لجميع البلدان إلى النهوض بروح الديمقراطية الوثابة. كما ستزيد شرعية قرارات برنامج الأمم المتحدة للبيئة المتصلة بدوره التشريعي والحفاز؛

(هـ) ستقوي حقوق التصويت من إحساس كل بلد بالمسؤولية بالنسبة للمقررات التي يتم اعتمادها والإلتزامات المترتبة على هذه المقررات، وستشكل الأساس لمشاركة أكثر مسؤولية، نشطة ومشاركة لجميع البلدان في الأنشطة البيئية على الصعيد العالمي. وسيكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة قادراً على حل التعقيدات المتصلة بتحسين ترتيبات التصويت وإعتماد المقررات من خلال منتدى أكثر إتساعاً لمشاركين متساويين؛

(و) قد تجعل عالمية العضوية من الضروري إستكشاف تدابير أخرى بغرض تحسين فعالية وكفاءة إتخاذ القرارات. يمكن تحقيق ذلك من خلال دمج عملية إدخال شمولية العضوية مع تشكيل مجلس تنفيذي يمكنه العمل كهيئة برنامجية لإتخاذ القرارات لتلقي بصورة أكثر إنظاماً من

مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي. ينبغي إيلاء اهتمام لكفالة التمثيل الجغرافي في مجلس كهذا وعلاقته بلجنة الممثلين الدائمين في نيروبي.

٢١ - أبدت بعض الحكومات معارضتها للعضوية العالمية لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي ويمكن تلخيص آرائها على النحو التالي:

(أ) أن الأجهزة الفرعية للجمعية العامة تُحكَم عادة إما بمجلس تنفيذي أو بلجنة تنفيذية ذات عدد محدود من الدول الأعضاء، وأن القليل جداً من الهيئات الفرعية التابعة للجمعية العامة لها عضوية عالمية. أن العضوية المحدودة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي تسيّر طبقاً لقواعد والممارسات الخاصة بالأجهزة الفرعية، وبرامج الجمعية العامة للأمم المتحدة. وإن عدم وجود العضوية العالمية لا يمنع الكيانات من تنفيذ عملها المهم. وأنه مخلق عضوية عالمية يخرج برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الممارسات المتبعة داخل منظومة الأمم المتحدة. كما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عضوية عالمية قد يعني أن العضوية العالمية ينبغي أن تعتمد داخل كل منظومة الأمم المتحدة؛

(ب) إن القول بأن عدم وجود عضوية عالمية يقلل من شرعية برنامج الأمم المتحدة للبيئة والدعم مما ينطوي على أن مقررات جميع أجهزة الأمم المتحدة ذات العضوية المحدودة هي مقررات غير مشروعة أو ينقصها التأييد وهو الأمر غير الصحيح؛

(ج) أن العضوية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يجتهد أن تؤدي إلى تكاليف إدارية أعلى بكثير تتحملها المنظمة على حساب ولايتها البيئية؛

(د) في الواقع أن العضوية المحدودة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لا يؤثر إلا تأثيراً قليلاً جداً لأنها تتخذ معظم قراراتها بتوافق الآراء دون اللجوء إلى التصويت. ويبدو أنه لا يوجد مقرر صادر عن مجلس الإدارة قد أضر أو تجاهل آراء بلدان لأنه ينقصه الحق في التصويت عليه تصويتاً رسمياً. إن المقررات التي يتخذها مجلس الإدارة مفتوحة بطبيعتها إلى أبعد حد، بالفعل، وشفافية شافية تامة بالنسبة للحكومات وللتنظمات غير الحكومية سواء بسواء؛

(هـ) أن النظام الحالي للعضوية نظام مناسب وكاف ولا توجد حاجة إلى تغييره. وأن التركيب الحالي لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعكس تمثيلاً جغرافياً متوازناً وتوازناً كافياً بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وأن إستحداث العضوية العالمية من شأنه أن يجعل تشغيل المنظمة صعباً، وإدارتها بصورة كفاه مستحيلاً. حيث أن العضوية العالمية ستجعل من حق جميع الدول أن تشارك في عملية صنع القرارات، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف في الآراء وبالتالي يجعل تنسيق إدارة مجلس إدارة البرنامج أمراً صعباً؛

(و) أن التاريخ يدل على أن المشاركة العالمية، وليست العضوية العالمية، مهمة لقيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمهامه. فجميع البلدان سواء كانت أعضاء أو غير أعضاء، تستفيد من المشاركة العالمية ولها صوت في دورات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. أما إنشاء منتدى بيئي وزاري عالمي يزيد من البروز السياسي والطبيعية التشاركية لمجلس الإدارة، ويوفر فرصاً إضافية لإجراء حوار كثيف متعدد الأطراف. ويلقى وزراء جميع البلدان التشجيع للمشاركة الفعالة في

مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وكثير منهم يفعل ذلك. وتُمنَح البلدان التي لديها اهتمام بأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة حق التصويت، كما تمنح دوراً من خلال المشاركة العالمية. ولجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لها الحق في المشاركة في مناقشات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما الحق في التصويت على نتائج دورات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أثناء دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

#### رابعاً - تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٢ - لاحظ مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في المقرر د.١ - ١/٨ ثانياً مع التقدير تلك العمليات التشاورية التي يجريها المدير التنفيذي من أجل تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إعمالاً للمقرر ١/٢٢ أولاً ألف، وبخاصة المشاركة الواسعة المتوازنة إقليمياً في المشاورة الحكومية الدولية والمشاورة متعددة أصحاب المصالح التي شجعها، والجهود التي بذلها لضمان شرعية وأهمية العمليات ذات الصلة بالتقييم والرصد البيئيين. ولاحظ المجلس النتائج والتوصيات الواردة في تقرير المشاورة الحكومية الدولية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة<sup>(٥)</sup>. وطلب المجلس/المنتدى إلى المدير التنفيذي القيام بتقييم النتائج والتوصيات الواردة في تقرير المشاورة الحكومية الدولية، إعداد تقرير إلى مجلس الإدارة لبحثه أثناء دورته الثالثة والعشرين، وقرر استعراض تنفيذ النتائج والتوصيات الواردة في تقرير المشاورة الحكومية الدولية أثناء دورته الثالثة والعشرين. وفي نفس المقرر دعا المجلس/المنتدى البلدان المتقدمة والبلدان النامية القادرة على ذلك والشركاء الآخرين الناشطين في ميدان التنمية، بحث تقديم تمويل إضافي لتنفيذ النتائج والتوصيات الواردة في تقرير المشاورة الحكومية الدولية بشأن تعزيز القاعدة العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبخاصة تلك المتعلقة بالمشاركة من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وبناء قدراتها، وكذلك تلك المتعلقة بتقديم الدعم للتقييمات دون العالمية لدى تلك البلدان.

٢٣ - سوف يمكن الاطلاع على تقرير المدير التنفيذي الذي طلبه مقر الدورة د.١ - ١/٨ ثانياً في الوثيقة UNEP/GC.23/3، وتقدم معلومات إضافية في الوثيقة الإعلامية UNEP/GC.23/INF/18. وكل هذه الوثائق توجز مقترح المدير التنفيذي لتطوير نهج مفاهيمي جديد يسمى مؤقتاً رصد البيئة، وذلك للإبقاء قيد الاستعراض الوضع البيئي العالمي. وقد لفتت المشاورة الحكومية الدولية كذلك الاهتمام إلى القضية المهمة للغاية المتمثلة في البيانات البيئية للتقييم والإنذار المبكر ووضع المؤشرات. وتصف الوثيقة الإعلامية UNEP/GC.23/INF/15 التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشعبة الإحصاء لدى الأمم المتحدة في هذا المجال، والذي يدعم كذلك إطار رصد البيئة المقترح. وتشمل الوثيقة UNEP/GC.23/3 الإجراءات المقترحة لتصميم وتطوير وتنفيذ الإطار الجديد وذلك بالتشاور مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين.

(٥) UNEP/GCSS.VIII/5/Add.4، المرفق الأول.

## خامساً - تعزيز تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

## ألف - تنفيذ الجدول الإشاري الطوعي للمساهمات

٢٤ - أكد مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في مقره د.إ - ١/٨ أن جميع أعضاء الأمم المتحدة يجب عليهم المشاركة المالية في المساهمة المالية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما اعتمد تطبيق جدولاً إشارياً طوعياً للمساهمات. وقد طلب إلى المدير التنفيذي إبلاغ جميع الدول الأعضاء بالجدول المقترح وحث جميع البلدان على إبلاغ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ما إذا كانت ستستخدم الجدول المقترح أو لا أو أنه ستختار أساساً جديداً لمساهمتها.

## (ب) الجدول الإشاري في عام ٢٠٠٣: المرحلة التجريبية

٢٥ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وفي ضوء المقرر د.إ - ١/٧ وخطة تنفيذ جوهانسبرج التي دعت إلى التنفيذ الكامل لذلك المقرر، بعث المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة برسالة إلى حكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يدعوها إلى الاشتراك في المرحلة التجريبية للجدول الإشاري الطوعي للمساهمات في عام ٢٠٠٣.

٢٦ - وقد استندت المنهجية المستخدمة لوضع الجدول على الاعتبارات الرئيسية التالية:

(أ) الاحتفاظ بالطابع الطوعي للمساهمات في صندوق البيئة؛

(ب) زيادة مستوى المساهمات السنوية إلى ٦٠ مليون دولار، أي بمبلغ يعادل نصف ميزانية صندوق البيئة التي اعتمدها مجلس الإدارة للفترة المالية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣؛

(ج) توسيع قاعدة الجهات المانحة ودعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للنظر في تقديم مساهمات منتظمة وكافية إلى صندوق البيئة؛

(د) المحافظة على المستوى المرتفع والكافي للمساهمات من جميع البلدان المانحة الرئيسية؛

(هـ) دعوة البلدان المانحة الرئيسية التي كانت تدفع حتى ذلك الوقت ما يقل عن جدول الأمم المتحدة وعن المستويات المرتفعة السابقة لها، زيادة مساهماتها تدريجياً.

٢٧ - تمثلت النتيجة الرئيسية التي تحققت أثناء المرحلة التجريبية في توسيع كبير لقاعدة المساهمات الطوعية. فقد تعهدت ١٢٦ بلداً بدفع المساهمات ثم دفعت مساهمتها، أي بزيادة تقدر بـ ٧٠ في المائة تقريباً زيادة عن معدل الـ ٧٤ بلداً المساهمة سنوياً في صندوق البيئة أثناء السنوات السابقة.

٢٨ - وثمة نتيجة مهمة أخرى تحققت أثناء المرحلة التجريبية هي الزيادة في مدفوعات البلدان في صندوق البيئة. وقد تعهدت البلدان المانحة وساهمت بمبلغ وصل إلى ٥٢،٦٩ مليون دولار أي بزيادة تفوق ٩ في المائة، نتجت عن ارتفاع التعهدات والمبالغ المسددة التي قامت بها أكثر من ٧٠ حكومة وذلك مقارنة بالمساهمات (المحسوبة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية) قبل ذلك بعام. وقد زادت أكثر من ٥٠ بلداً من تخصيصاتها في ميزانيتها لأجل المساهمات في برنامج الأمم المتحدة للبيئة حيث قامت ٣٦ منها بعمل تعهداتها الأولية أو استئناف مدفوعاتها لصندوق البيئة. وقد جاءت

الزيادة بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية في المساهمات من ٢٠ بلداً أخرى أو ما قارب ذلك نتيجة لتحسن سعر الصرف.

#### جيم - الجدول الإشاري في عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥

٢٩ - وجرياً على المقرر د.إ - ١/٧، ومع مراعاة المعلومات المرتدة من الحكومات أثناء المرحلة التجريبية، طور برنامج الأمم المتحدة للبيئة جدولاً إشارياً جديداً للمساهمات لفترة السنتين الجارية ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥. وقد توخى الجدول الجديد زيادة مستوى المساهمات السنوية إلى ٦٥ مليون دولار وهو المستوى الذي يعادل نصف ميزانية صندوق البيئة التي اعتمدها مجلس الإدارة لفترة السنتين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥. وفي الأول من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ كان هناك ٩٧ بلداً قد تعهد بالفعل وسدد مساهمته، ومن الموقع أن يزيد إجمالي التعهدات لـ ٢٠٠٤ من ١٢٠ إلى ١٣٠ بلداً بزيادة نحو ٩ في المائة لكي تصل إلى ٥٧،٣٦ مليون دولار. وللإطلاع على المزيد من المعلومات الإضافية برجاء الرجوع إلى الوثيقة UNEP/GC.23/INF/12.

٣٠ - رحبت الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ الفرع ثالثاً/ب من المقرر د.إ - ١/٧ بشأن تعزيز الدور والمركز المالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بما في ذلك التوسع الكبير لقاعدة المانحين والزيادة في المساهمات الإجمالية في صندوق البيئة.

دال - الاستخدام الكفء والفعال للموارد المتوافرة، بما في ذلك إمكانية استخدام آليات استعراض الإدارة الخارجية، مع مراعاة توصيات استعراضات الإدارة السابقة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٣١ - يذكر المقرر د.إ - ١/٧ "إمكانية استخدام آليات استعراض الإدارة الخارجية" كجزء من الجهود لضمان "الاستخدام الأكثر كفاءة وفعالية للموارد المتوافرة من أجل معالجة الوضع الشامل المالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة". وقد استجابت الأمانة لهذه الدعوة باستخدام استعراضات تم القيام بها عن طريق مختلف الآليات، بما في ذلك:

(أ) الخبراء الخارجيون الذين كلفتهم وحدة التقييم والإشراف لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

(ب) مكتب خدمات الإشراف الداخلي، التي أقامتها الجمعية العامة لمهمة محددة هي تقييم هياكل وممارسات الإدارة لدى أمانة الأمم المتحدة ووكالات وصناديق وبرايمج الأمم المتحدة؛

(ج) وحدة التفتيش المشتركة، وهي جهاز قانوني قدم أنشئ منذ وقت، ويقدم تقاريره إلى الجمعية العامة، وإلى الأجهزة الرئاسية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرايمجها؛

(د) مراجعو الحسابات الخارجيون التابعون للأمم المتحدة.

٣٢ - وللحصول على المزيد من المعلومات برجاء الرجوع إلى UNEP/GC.23/INF/12.

## هاء - زيادة تعبئة الموارد من القطاع الخاص والجماعات الرئيسية الأخرى بموجب القواعد والتدابير المعمول بها لدى الأمم المتحدة

٣٣ - واصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة حشد مساهمات إضافية من مختلف المصادر غير الحكومية بما في ذلك المدفوعات غير المخصصة إلى صندوق البيئة والمساهمات المخصصة لدعم أنشطة البرامج والمشروعات ذات الأولوية لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٤ - يبدو أن أغلبية الشركاء غير الحكوميين لم يكونوا مؤيدين لتقديم مساهمات غير مخصصة إلى صندوق البيئة، إذا إنهم يعتبرون ذلك من المسؤوليات الرئيسية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد تأكد نفس النهج من جانب الحكومات في استراتيجية تعبئة الموارد التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة التي بحثت أثناء الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة في عام ٢٠٠١. وقد ذكرت وثيقة الاستراتيجية أن "برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو منظمة حكومية دولية وأن معظم تمويله ينبغي أن يتألف من مساهمات الحكومات."

٣٥ - تركز الجهد الرئيسي خلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ لجمع الأموال من القطاع الخاص والجماعات الرئيسية الأخرى على تحفيز التمويل المشترك للمشروعات ذات الأولوية تاركاً الدور الرئيسي في التمويل للحكومات المانحة، وقد تولدت التعهدات والمساهمات المخصصة من مؤسسة الأمم المتحدة عن طريق آلية صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية. وخلال الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ بلغت المصروفات على أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الممولة عن طريق صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية نحو ١٢,٣ مليون دولار أمريكي وفي عام ٢٠٠٤ تجاوزت المخصصات التي تلقاها برنامج الأمم المتحدة للبيئة من صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ٨,٥ مليون دولار.

## سادساً - القضايا المعنية بالاتفاقات البيئية متعددة الأطراف

٣٦ - قام المدير التنفيذي، وذلك على النحو الذي طلبه مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في مقره د.إ - ١/٨ خامساً، بالاستمرار في تعزيز تنفيذ توصيات مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي المتعلقة بالتنسيق بين، وفعالية الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، عملاً بمقره د.إ - ١/٧، مع مراعاة استقلالية مؤتمر الأطراف في هذه الاتفاقات في صنع قراراتها. وقد نوقشت طائفة كبيرة من النشاطات التي اضطلعت بها أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ذات الصلة بهذا الشأن، في الوثيقة UNEP/GC.23/3/Add.4.

## سابعاً - فريق الإدارة البيئية

٣٧ - أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة فريق الإدارة البيئية عملاً بمقرر الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ وذلك لتعزيز التنسيق بين الوكالات في مجال البيئة والمستوطنات البشرية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدور أمانة فريق الإدارة البيئية.

٣٨ - طلب مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، في مقره د.إ - ١/٨ سادساً، من المدير التنفيذي تقديم تقرير عن تعزيز التنسيق بين الوكالات على مستوى منظومة الأمم المتحدة، وذلك خلال دورته الثالثة والعشرين، وطلب مجلس الإدارة أن يتضمن التقرير تقييماً شاملاً عن

موقع أمانة فريق الإدارة البيئية، مع مراعاة، مع حملة أمور، الجهود القائمة لتعزيز دور مكتب الأمم المتحدة بنيروبي، وهو المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وكذلك مراعاة ولاية وعضوية فريق الإدارة البيئية.

٣٩ - نوقشت الأنشطة المضطلع بها تحت رعاية فريق الإدارة البيئية لتعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة وكذلك لتعزيز أنشطتها المعدة للمستقبل القريب، في تقرير منفصل بشأن عمل فريق الإدارة البيئية (UNEP/GC.23/7).

٤٠ - أجرى المدير التنفيذي، بخصوص موقع أمانة فريق الإدارة البيئية، تقييماً شاملاً بالتعاون مع خبير استشاري مستقل في الترتيبات المؤسسية

٤١ - بدأ التقييم الذي أُعد في شكل دراسة لفريق الإدارة البيئية، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وأعد تقرير كذلك عن نتائجه في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد أجريت الدراسة باستخدام نهج تشاركي. واستخدمت النهج الرئيسية التالية لجمع وتحليل المعلومات:

(أ) تم استعراض الوثائق والنتائج والتقارير ذات الصلة مثل المقررات والقرارات والوثائق الأخرى التي تتعلق بإنشاء فريق الإدارة البيئية والأمانة، برنامج عمل فريق الإدارة البيئية عن فترة السنتين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ والبرامج المقترحة متوسطة الأجل وطويلة الأجل التي يجري إعدادها؛

(ب) تكثيف المناقشات التي أجريت مع موظفي أمانة فريق الإدارة البيئية؛

(ج) أجريت مناقشات مع موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الضالعين بطريقة مباشرة في عمل فريق الإدارة البيئية؛

(د) أُجريت مناقشات هاتفية مع العديد من موظفي الوكالات الأعضاء في فريق الإدارة البيئية. وأجريت مقابلات مع ٤٩ شخصاً من العاملين في عدد من الوكالات الأعضاء في فريق الإدارة البيئية في نيروبي، فيينا، باريس، واشنطن ومونتريال. وأبدى بعضهم رأيه من خلال البريد الإلكتروني

(هـ) أجريت مناقشات مع الممثلين الدائمين، ونواب الممثلين الدائمين لدى البعثات الدائمة الخمس في برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي.

٤٢ - سلطت الدراسة، التي فحصت ولاية فريق الإدارة البيئية وجوانب عديدة أخرى، الضوء على عدد من القضايا الرئيسية. ويعد فريق الإدارة البيئية المتعلق بقرار الجمعية العامة ٢٤٢/٥٣، بمثابة آلية لتعزيز التنسيق بين الوكالات على مستوى المنظومة. واقترحت الدراسة، بناء على ذلك، أنه ينبغي مناقشة الاهتمامات ذات الاهتمام المشترك لجميع وكالاتها الأعضاء.

٤٣ - أشار عدد كبير من الوكالات الأعضاء في فريق الإدارة البيئية (معظمها في أوروبا) إلى القرب الذي يساعد على التجاوب كموضوع ينبغي النظر فيه.

٤٤ - وأقترح كذلك أنه ينبغي تزويد فريق الإدارة البيئية بموارد تتماشى مع المسؤوليات الواسعة لمنظومة الأمم المتحدة. ويجري السعي للحصول على موارد من الميزانية العادية.

٤٥ - ومن بين القضايا التي سلط الضوء عليها في الدراسة هي موقع أمانة فريق الإدارة البيئية، الذي نوقش في المقتطف من تقرير الدراسة:

"تقع أمانة فريق الإدارة البيئية في جنيف ويعمل بها موظفان فنيان يشغل أحدهما وظيفة من فئة مد - ١، وهو رئيس الأمانة، والآخر يشغل وظيفة من الفئة ف - ٣ وسكرتيراً واحداً من فئة خ/ع ٤. وقد عُيِّن رئيس الأمانة في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ما هي العوامل التي تحدد موقع أمانة أي مؤسسة؟ يقر الجميع بأنه ينبغي وجودها في مكان يزيد من قدرتها على إنجاز الولايات والمهام الموكولة إليها وتحقيق أهدافها. وتعتمد أيضاً على طبيعة عمل المؤسسة. وهل هذه المؤسسة تعمل لخدمة مصالح منظمة واحدة أم لأكثر؟ مَنْ وأين "عملاؤها"؟ وما هي وتيرة ضرورة تعاملها وجهاً لوجه مع عملائها؟

"وتعد نيروبي بدون شك موقعاً جيداً لتوافر كافة التسهيلات الضرورية لأي مكتب تابع للأمم المتحدة. وقد أحرز تقدم ضخماً في السنوات الأخيرة لتحسين مرافق الاتصال من نيروبي. وقد ترأس مؤلف هذا التقرير، لأكثر من تسع سنوات، أمانة الأوزون، وأمانة بروتوكول مونتريال الموجودة في نيروبي ولم تجد الأمانة أي صعوبة في القيام بواجباتها. ومع ذلك، فينبغي التأكيد على أن عملاء أمانة الأوزون كانوا بصورة أساسية جميع الحكومات في العالم وأي مكان، ومع التسهيلات المعقولة، فستكون على بعد متساوٍ بالنسبة لجميع حكومات العالم. ومن ثم فإن نيروبي موقع جيد مثل أي موقع آخر.

تتعامل فروع برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الوكالات الأخرى حيث أن البلدان هي عملاؤها الرئيسيون، في جميع أنحاء العالم. ويمكن التعامل مع البلدان من نيروبي وكذلك من أي مكان آخر، مثل أمانة بروتوكول مونتريال الموجودة في نيروبي. وإذا، من ناحية ثانية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة لديه فرعاً يتعامل فقط مع بعض من بلدان منطقة (على سبيل المثال، الاتفاقيات الإقليمية، المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)، فإن الاتجاه الرشيد هو إيجادها في تلك المنطقة. إن عدد عملاء أمانة فريق الإدارة البيئية، ووكالات منظومة الأمم المتحدة حوالي ١٠٨ حسب آخر إحصاء. حيث يوجد ٢٧ في جنيف، ٢٤ في نيويورك، ٣ في نيروبي والباقي في حوالي ٢٥ مدينة أخرى. أما على المستوى القاري، فيوجد ٥ في أفريقيا، ٤ في آسيا، ٦٢ في أوروبا، ٤ في أمريكا اللاتينية و ٣٣ في أمريكا الشمالية. وتفوق نيويورك و جنيف بكثير من حيث وجهة نظر القرب من العملاء، نيروبي من حيث وجود أمانة فريق الإدارة البيئية. وينبغي وجود الأمانات في مكان يساعدها على التفاعل بصورة متكررة مع الوكالات الأعضاء لفريق الإدارة البيئية.

وينبغي ملاحظة أن وجود الأمانة في مكان، مثل جنيف أو نيروبي، لا يعني أن جميع الاجتماعات المتعلقة بفريق الإدارة البيئية ينبغي أن تعقد في نيروبي. فقد عقدت أمانة الأوزون معظم اجتماعات الأطراف وأفرقة العمل خارج نيروبي، مع إيلاء الاعتبار اللازم لرغبات أعضاء بروتوكول مونتريال. وسوف يجبر فريق الإدارة البيئية على عقد اجتماعات عديدة خارج نيروبي وذلك لتلائم راحة وميزانيات أعضائها.

وتُقدر الميزانية السنوية للأمانة لعام ٢٠٠٤ بمبلغ ٤٦٤ ٠٠٠ دولار. حيث أن الجزء الأكبر من التكلفة هو لمرتبات الموظفين، حوالي ٣٢٠ ٠٠٠ دولار. وتقدر تكاليف المرتبات السنوية الموحدة المقارنة (مع الأخذ في الاعتبار جميع الالتزامات) للموظفين الفنيين والسكرتير العاملين في نيروبي و جنيف، التي يدفعها مكتب الأمم المتحدة بنيروبي، كالتالي (بآلاف الدولارات الأمريكية)

الفرق السنوي	جنيف	نيروي	
١٦٤١	٢٤٥٤	٢٢٩٣	مد - ١
١٦٤٦	١٤٧٣	١٣٠٧	ف - ٣
٥٠٧	٦٥٦	١٤٩	سكرتير

المجموع الكلي للفرق السنوي حوالي ٨٣ ٤٠٠ دولار.

وتعد بعض التكاليف المتبقية، مثل تكاليف الاجتماعات، الاستشارات الخ، واحدة حيثما وجدت الأمانة. فإذا كانت الأمانة تقع في نيروي على سبيل المثال، وهناك اجتماعات تعقد في نيروي، فينبغي على الوكالات الأخرى أن تنفق نفقات أكثر مما تنفق في موقع جنيف للسفر إلى نيروي، وقد أعرب العديد من هذه الوكالات بصراحة أن ليس لديها أموال من الميزانية لحضور هذه الاجتماعات، وقد يتغيب العديد منهم عن حضور هذه الاجتماعات أو يلجأ البعض إلى إرسال الموظفين المحليين في نيروي. ولذلك، إذا كان من المحدي عقد الاجتماعات، فينبغي بصورة عامة أن تعقد في أي مكان. إن أمانة فريق الإدارة البيئية لديه ميزانية للسفر تقدر بحوالي ٤٥ ٠٠٠ دولار لعام ٢٠٠٤. فإذا كانت أمانة فريق الإدارة البيئية تقع، في نيروي مثلاً وينبغي عليها أن تسافر إلى أي مكان في أوروبا أو أمريكا الشمالية لحضور اجتماعات فريق الإدارة البيئية أو اجتماعات فريق الإدارة الحكومي الدولي أو للاتصال بالوكالات بصورة شخصية، فإن هذه الميزانية سوف تزيد بصورة كبيرة. وقد تكلف كل سفيرة لموظفي الأمانة ما بين ٢٠٠٠ - ٤٠٠٠ دولار أو أكثر. ولذلك، فإن الوفورات في التكاليف قد تكون ضئيلة إذا كانت الأمانة موجودة في نيروي.

### آراء ومفاهيم الوكالات الأخرى

وكما ذكر من قبل، فإن هناك مخاوف بين أعضاء فريق الإدارة البيئية من أن فريق الإدارة البيئية قد يخدم أغراض برنامج الأمم المتحدة للبيئة فقط. ومن الضروري إزالة هذا الإنطباع، إذا كان فريق الإدارة البيئية يقوم بعمله بصورة جيدة. ونقل الأمانة إلى نيروي سوف يعزز فقط هذا الإنطباع. ويفضل جميع أعضاء الوكالات الذين تمت مقابلتهم الاستمرار في وجود الأمانة في جنيف. ويعد مثال فريق الخبراء المعني بالأمر العلمية والتكنولوجية التابع لمرفق البيئة العالمية الذي يخدم جميع الوكالات التنفيذية لمرفق البيئة العالمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، توضيحاً لما سبق. وقد أدار برنامج الأمم المتحدة للبيئة أمانة فريق الخبراء الاستشاري العلمي والتقني وحدد موقعها في نيروي. ولكن تم نقلها إلى واشنطن بناءً على الطلب الشديد من الوكالات الأخرى.

ولذلك، فليس هناك مبرر لانتقاد موقع فريق الإدارة البيئية في جنيف، ومن جوانب متعددة، فإنه من المفيد استمرار موقع الأمانة في جنيف.